مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: سياسة الضغط الأمريكي وعقوباتها في تغيير سلوك إيران
اسم الكاتب: أ.م.د. عمران عمر علي، م. أدريس احمد حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/431
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The US Pressure and Sanctions Policy in Changing Iran's Conduct

Asst.Prof.Dr. Omran Omer Ali Instructor Idrees Ahmad Hasan
University of Dohuk /College of Political Science
idrees.ahmad@uod.ac omran.ali@uod.ac

Receipt date: 10/6/2021 accepted date: 20/9/2021 Publication date: 1/6/2022

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi63.520
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This research aims to analyze the impact of the United States policy of pressure and sanctions on changing Iran's conduct. Since the Islamic Revolution of Iran in 1979, the US has continuously pursued various policies towards Iran, aiming to change the regime by force or isolate it politically and economically. The main research question lies in the following: To what extent does the US pressure policy and its sanctions affect the conduct Iran. This research discusses that the more there are economic and political alternatives to Iran, the more it will be challenging the US demands. Moreover, the more the US pursues a negotiating policy based on mutual interests, the more Iran will positively respond to American demands.

Keywords: US-Iranian relations, US sanctions, international cooperation.

سياسة الضغط الأمريكي وعقوباتها في تغيير سلوك إيران

أ.م.د. عمران عمر علي م. أدريس احمد حسن
جامعة دهوك / كلية العلوم السياسية/ قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية
idrees.ahmad@uod.ac omran.ali@uod.ac

تاريخ الاستلام:١٠/٦/٢٠٢١ تاريخ قبول النشر: ٢٠/٩/٢٠٢١ تاريخ النشر: ١/٦/٢٠٢٢

الملخص:

يرمي هذا البحث إلى تحليل تأثير سياسة الضغط الأمريكي وعقوباتها في تغيير سلوك إيران. منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، أتبعت الولايات المتحدة الأمريكية

باستمرار سياسات متنوعة تجاه إيران استهدفت من طريقها تغيير النظام بالقوة أو عزلها سياسيا واقتصاديا من طريق فرض عقوبات اقتصادية. إن الإشكالية الرئيسة لهذا البحث تكمن في التساؤل التالي: إلى أي مدى أثرت سياسة الضغط الأمريكي وعقوباتها في تغيير سلوك إيران؟ يناقش البحث أنه كلما كان هناك بدائل اقتصادية وسياسية لإيران كلما كانت الأخيرة أكثر تحديا لضغط الولايات المتحدة الامريكية وأقل استجابة لمطالبها. وأنه كلما اتبعت الولايات المتحدة سياسة تفاوضية مبنية على التفاهم المشترك والمصالح المتبادلة كلما كانت إيران أكثر استعداداً للاستجابة للمطالب الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأمريكية–الإيرانية، العقوبات الأمريكية، التعاون الدولي.

المقدمة:

منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، شهدت العلاقات الأمريكية– الإيرانية هبوطا وصعودا، ولكن في الغالب اتسمت برفض الولايات المتحدة الأمريكية أي إرتباط مع إيران وبالضغط على الدول الاخرى، وخاصة الدول الاوربية، بعزل إيران سياسيا واقتصاديا. اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بأنها الدولة الرائدة في العالم في رعاية الإرهاب ودعم المليشيات الارهابية وبمحاولة حيازة أسلحة الدمار الشامل وتطوير الصواريخ البالستية. لذلك، فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات صارمة ضد إيران على نحو متزايد، وخاصة في الآونة الاخيرة، والتي ترمي الى تغيير سلوك إيران تجاه القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بوقف الانشطة النووية والصواريخ البالستية ودعم المليشيات والجماعات الارهابية.

لا يوجد شك بأن الاقتصاد الإيراني قد تأثر بشكل سلبي ويعاني كثيرا جراء العقوبات الأمريكية القاسية الاخيرة منذ خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني. اذ تسببت هذه العقوبات في دفع الكثير من المصارف والشركات من انحاء العالم جميعا لحظر العلاقات التجارية والمالية مع إيران، وخفضت صادرات إيران من

النفط الى أدنى مستوياتها، وتراجع الاقتصاد الإيراني بشكل كبير وارتفع التضخم بنسبة كبيرة. ولكن بالرغم من ذلك، ما زالت سياسة عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق أهدافها المعلنة بتغيير سلوك إيران تجاه المطالب الأمريكية، ومازالت إيران تتحدى هذا الضغط الكبير وهذه العقوبات القاسية.

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف وتحليل سياسة عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، ولاسيما بعد بروز المشكلة النووية الإيرانية، وبيان أهداف هذه السياسة وإلى أي مدى هذه السياسة كانت ناجحة في تحقيق أهدافها. فضلا عن بيان الأسباب والعوامل الرئيسة التي تدفع وتمكن إيران من تحدي العقوبات الأمريكية وعدم الرضوخ للمطالب الأمريكية. وعليه، فالإشكالية الرئيسة لهذا البحث تكمن في التساؤل التالي: إلى أي مدى أثرت سياسة الضغط الأمريكي وعقوباتها في تغيير سلوك إيران ومن ثم الانصياع لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية؟ للإجابة على هذا التساؤل وتاليا تقديم دراسة تحليلية لتقييم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، وبالمقابل، تقييم موقف إيران تجاه السياسة الأمريكية، تستند هذا البحث على فرضية أساسية مفادها:

اذا تمسكت الولايات المتحدة بسياسة العقوبات الصارمة دون تقديم أي تنازلات لإيران، إيران في الغالب ستقاوم الضغط الأمريكي، خاصة عندما تكون لدى إيران بدائل اقتصادية تقلل من تكلفة عدم الامتثال لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية. أما إذا تبنت الولايات المتحدة دبلوماسية التعاون الرامية للوصول إلى تفاهمات ومصالح مشتركة، أي تبني سيناريو الربح للطرفين، ستلجأ إيران في الغالب إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل مشترك يرضي الطرفين.

وتنقسم هيكلية الدراسة على مقدمة وأربعة مباحث: يتناول المبحث الاول الإطار النظري للدراسة الذي يركز على الدبلوماسية القسرية وسلوك الدولة المستهدَفة، والتي تم تقسيمها على شقين: الاول يركز على وجود بدائل للدولة المستهدَفة، والثاني يسلط

الضوء على الدبلوماسية المتبعة من الدولة الضاغطة، فيما إذا كانت دبلوماسية قسرية أو متعاونة اما المبحث الثاني يتناول سياسة ضغط الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران قبل ٢٠٠٣؛ أما المبحث الثالث فيتناول السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد بروز القضية النووية؛ وأن المبحث الرابع يتناول تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية النووية وإعادة فرض العقوبات على إيران.

المبحث الاول: الدبلوماسية القسرية – العقوبات– وسلوك الدولة المستهدَفة: الإطار النظري

يعتمد تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، كدولة ضاغطة، وقابليتها في تحقيق أهدافها على سلوك الدولة المقابلة (هنا إيران) وسياساتها تجاه مطالب الدولة الضاغطة. فمقاومة النظام الإيراني للامتثال لمطالب الولايات المتحدة أو إستجابة الحكومة السلبية لأهداف الولايات المتحدة الامريكية أو تفضيلات النخبة للحفاظ على النظام يعيق بشكل أساسي قدرة الولايات المتحدة الامريكية، أو أي دولة ضاغطة، لتحقيق أهدافها تجاه الدولة المستهدَفة (Çelenk 2009, 178). لذلك، من الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاهتمام سلوك الدولة المستهدَفة، فيما إذا كان سلوكا مقاوما أو متعاونا، لأن هذا السلوك يحدد إلى حد كبير قدرة الدولة الضاغطة لتحقيق أهدافها. في هذه الدراسة، سنركز على عاملين أساسيين تؤثران في تحديد سلوك الدولة المستهدَفة: أولا، وجود بدائل للدولة المستهدَفة؛ ثانيا، الدبلوماسية المتبعة من الدولة الضاغطة، فيما إذا كانت دبلوماسية قسرية أو متعاونة.

اولاً: وجود بدائل للدولة المستهدَفة

يعد وجود البدائل المتاحة للدولة المستهدَفة عاملاً تؤثر في سلوك الدولة ويوفر لها مجالا مهما للمناورة ويمكن أن يقلل من فوائد التعاون مع سياسة الدولة الضاغطة. الفرضية الأساسية هنا هي أن وجود طرق ومناهج بديلة مقدَمة إلى الدولة المستهدَفة من جهات فاعلة دولية منافسة أخرى، مثل روسيا أو الصين أو الإتحاد الأوروبي أو

غيرها، يؤثر في إمكانية إمتثال الدولة المستهدَفة لمطالب الولايات المتحدة وأهدافها السياسية. إن وجود بدائل من شأنه أن يمكّن الدولة الثالثة من الحصول على مساحة كافية للمناورة وإختيار البديل الأكثر فائدة أو الأقل تكلفة. فإن الروابط التجارية والاقتصادية القوية بين الدولة الثالثة والجهات الفاعلة الأخرى قد تدفع الدولة الثالثة إلى أن تكون أقل تعاونا مع الولايات المتحدة لأن الوصول إلى أسواق بديلة يقلل من الحاجة إلى الإمتثال لأهداف الضغط الأمريكي وعقوباتها (Langbein and Börzel 2013, 578). وستكون الدولة المستهدَفة أكثر مقاومة بشكل خاص عندما تقدم الجهات الفاعلة البديلة حوافز سياسية واقتصادية دون أي شروط تستهدف تغيير سلوك الدولة المستهدَفة.

لذلك، عندما لا تكون الولايات المتحدة الأمريكية "اللاعب الوحيد في المدينة"، يبدو أن البلد المستهدف من سياسات الولايات المتحدة لديه إمكانات أكبر في إختيار الجزرة ورفض العصى (Ademmer and Börzel 2013, 603). علاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بالعقوبات أو التدابير القسرية للدولة الضاغطة، فإن الدعم المقدم من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى ضروري لتمكينها من تحقيق أهدافها المقصودة. فوجود دول أخرى تعمل كشركاء تجاريين بديلة للدولة المستهدَفة هو السبب الأكثر شيوعا الذي يعوق فعالية التدابير القسرية، ولا سيما العقوبات (Portela 2014, 33-34).

لذلك، من المرجح أن تكون سياسة العقوبات فعالة في تحقيق أهدافها عندما تدعمها جهات فاعلة دولية أخرى، أي عندما لا يكون لدى الدولة المستهدَفة بدائل أخرى لإضعاف تأثير التدابير القسرية والعقوبات (Blockmans and Waizer 2013, 6). وهذا من شأنه أن يحد من خيارات الدولة المستهدَفة ويقلل من إحتمال عدم الامتثال لمطالب الدولة الضاغطة. ومن ثم، فإن التوقع الرئيسي هنا هو عندما يكون لدى الدولة

المستهدَفة بدائل، أي مساحة كافية للمناورة، فمن الأرجح أن تكون غير مرنة وغير متعاونة، وتقاوم الأهداف المطلوبة ولا تكون مستعدة لتقديم تنازلات.

ثانيا: إستراتيجيات التفاوض المتبعة من الدولة الضاغطة.

يعتمد قدرة الدولة الضاغطة لتحقيق أهدافها أيضا على أسلوب التفاوض أو إستراتيجية المساومة التي يستعملها تجاه الدولة المستهدَفة. سواء أ كانت الولايات المتحدة الامريكية تتبع إستراتيجية تفاوضية قسرية أم متعاونة، فإن استجابة ورد فعل الدولة المستهدَفة ستكون مختلفة ومن ثم ستؤثر في قدرة الدولة الضاغطة في تحقيق أهدافها. الفرضية الأساسية هنا هي أنه فرصة الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها تكون أعلى عندما تتبع إستراتيجية تعاونية – أي تقديم تنازلات لإيران من أجل الوصول إلى موقف مشترك ووضع يكسب فيه الجميع.

تُنفذ الدبلوماسية القسرية، منذ مدة طويلة، تجاه الدول التي تتحدى المجتمع الدولي أو الخارجة عن القانون كبديل للحرب لأنها تنطوي على إمكانية تحقيق المكاسب المرتبطة بالنصر العسكري دون تكاليف ناتجة عن الحرب (Pape, 1997). تتمثل فكرة الدبلوماسية القسرية أو الإقناع القسري في دعم مطلب ما من الدولة المستهدَفة مع تهديد بالعقاب لعدم الإلتزام، بحيث يكون هذا التهديد قويا بما يكفي لإقناع الطرف الآخر بالامتثال للمطالب. وتشكل العقوبات الاقتصادية بشكل خاص واحدة من أدوات السياسة الخارجية الأكثر إستعمالاً في العلاقات الدولية لإجبار الدول المستهدَفة لتغيير سلوكها والاستجابة لمطالب الدول الضاغطة (Portela 2014, 1).

بشكل عام، لقد جادل الكثير من الباحثين أن إحتمالات نجاح الدبلوماسية القسرية تعتمد بشكل أساسي على التكاليف التي يمكن فرضها على الدولة المستهدَفة في حالة عدم الامتثال لمطالب الدولة الضاغطة وكذلك الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها في حالة الامتثال (Jentleson 2006, 3). لذلك، فمن المرجح أن تنجح الجهود الدبلوماسية

عندما تنطوي على حافز أو مكافأة كبيرة للبلد المستهدَف مما يقلل من دوافع البلد لمقاومة وتحدي مطالب الدولة الضاغطة (Goerge 1991, 77).

ويُفترض أيضا أن تكون التدابير القسرية أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها عندما تلحق أضرارا اقتصادية حقيقة بالدولة (George 1971)، والتي قد تدفع المواطنين لممارسة الضغط على الحكومة لتغييرها أو حتى إسقاط النظام أو إجبارها للاستجابة لمطالب الدول الضاغطة (Allen 2008, 916). ولكن مع ذلك، لا يوجد علاقة تلقائية بين إلحاق الضرر الاقتصادي وبين تغيير سلوك البلد المستهدف. فقد يفشل العقوبات الاقتصادية القاسية في إحداث تغيير في سلوك البلد (Portela 2010, 4). وهناك القليل من الأدلة العملية لدعم الادعاء بأن إلحاق الضرر الاقتصادي سيجلب البلد المستهدَف لتغيير سلوكها (Allen 2008, 916). بدلا من ذلك، تؤكد الحالات المختلفة للسياسة القسرية، مثل العراق وكوريا الشمالية وهايتي ولاوس ويوغوسلافيا السابقة، عدم فعالية العقوبات لإحداث تغيير في سلوك البلد؛ وفي بعض الحالات، استعملت الإجراءات العسكرية ضد الدول المستهدَفة (George and Simons 1971). ولكن، في حالة الحرب، حتى لو تم تحقيق الأهداف، يمكن القول بأن الدبلوماسية القسرية فشلت لأن العمل العسكري في حد ذاته دليل على عدم فعالية الدبلوماسية القسرية (Pape 1997, 97).

لذلك، يمكن القول أنه عندما تعتمد السياسة القسرية على التدابير العقابية فقط، مع وجود حوافز أو تنازلات قليلة أو حتى بدون تنازلات، فإنها لن تكون فعالة في تحقيق أهدافها أو تغيير سلوك البلد المستهدَف (Ali 2018a, 43)، خصوصا، عندما تنظر الدولة المستهدَفة إلى هذه التدابير على أنها جهود ترمي إلى تغيير النظام. وغالبا ما تستغل الدول المستهدَفة فكرة "العدو الخارجي" لتعبئة التضامن والدعم السياسي الداخلي (Jentleson 2007, 7). ويمكن أن يكون للدبلوماسية القسرية آثار عكسية بحيث يجعل الدولة المستهدَفة أكثر مقاومة، ويرجع ذلك أساسا إلى أن العقوبات، في معظم

الاحيان، تقوي التضامن والدعم الداخلي بدلا من إضعافها (Blockmans and Waizer 2013, 6). ومع ذلك، على الرغم من أن التدابير القسرية قد تفشل في جعل الدولة المستهدَفة تمتثل لمطالب الدولة الضاغطة، إلا أنها قد تخلق الاوضاع التي تساهم، ولو بشكل نسبي، في تحقيق الأهداف المطلوبة (Portela 2010, 6).

المبحث الثاني: سياسة ضغط الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران قبل ٢٠٠٣

منذ الثورة الاسلامية الإيرانية وازمة الرهائن في عام ١٩٧٩، والتي استمرت ٤٤٤ يوما، كانت واشنطن تنظر باستمرار الى إيران كتهديد مباشر للمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغربية الرئيسة (Noi 2005, 80). كان ولا يزال لدى الولايات المتحدة العديد من المخاوف بشأن إيران: الارهاب أحد القضايا الرئيسة التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية، اذ اتهمت إيران باستمرار برعاية ودعم الارهاب كتهديد على الاستقرار الإقليمي والدولي: أيضا اتهمت الولايات المتحدة إيران بامتلاكها أو سعيها المستمر لامتلاك أسلحة الدمار الشامل في محاولة لأن تصبح قوة إقليمية تستطيع أن تفرض هيمنتها على المنطقة، على وجه الخصوص، اتهمت إيران بتطوير أسلحة نووية سرية بمساعدة التكنولوجيا المزدوجة من الغرب وبدعم من روسيا (Pinto 2001,101).

لذلك، فان الولايات المتحدة الامريكية اتبعت إجراءات عقابية ضد إيران لاحتوائها وعزلها أو حتى تغيير النظام فيها، بما في ذلك حظر واردات النفط من إيران، وفرض حظر على الأسلحة ونقل التكنولوجيا النووية، وتجميد الأصول الإيرانية، وتحريم السفر للمسؤولين الإيرانيين (Noi 2005, 80). كما رفضت الولايات المتحدة الامريكية أي تعامل دبلوماسي أو سياسي مع السلطات الإيرانية وسعت باستمرار إلى انتهاج سياسة تغيير النظام من طريق عزل إيران سياسيا ومن طريق فرض عقوبات اقتصادية قاسية وكذلك التهديد بإجراءات عسكرية ضدها (Ali 2018b, 82; 2019).

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، اتهمت الولايات المتحدة إيران بأنها الدولة الرائدة في العالم في رعاية الارهاب وأنها تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل (Remarks by President Clinton 1994)، ومن ثم قررت الولايات المتحدة الأمريكية إعتماد سياسة الاحتواء المزدوج المستمدة من الفرضية القائلة بأن النظامين الإيراني والعراقي معادان للمصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة. وللتعامل مع هذه التهديدات، هدفت الولايات المتحدة الامريكية عزل البلدين إقليميا ودوليا وعزلهما عن النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، كما هدفت الى إجبار إيران على مراجعة موقفها الرافض حول العديد من القضايا الإقليمية وتغيير سلوكها على المستوى الدولي لتصبح بلد صالح (Gause III 1994, 56). ومن بين الأهداف الرئيسة لسياسة الاحتواء المزدوج إقناع القوى الأوربية، إلى جانب قوى أخرى مثل الصين واليابان وروسيا، بالضغط على إيران حتى لا تتمكن من متابعة العلاقات التجارية الطبيعية، ومعارضة قروض التنمية المقدمة إلى إيران من المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي، ورفض الطلبات الإيرانية للتكنولوجيات النووية والأسلحة التقليدية (Sick 1998, 8).

لذلك، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات صارمة على إيران على نحو متزايد ترمي إلى عزل إيران حتى توقف خططها المزعومة للحصول على أسلحة نووية ووقف دعمها للإرهاب الدولي. وشملت تلك العقوبات حظر بعض المعاملات فيما يتعلق بتنمية الموارد البترولية الإيرانية، وأي قروض تمويل تجاري أو أي خدمات مالية ذات صلة، وكما حظرت الولايات المتحدة الاستثمارات الأمريكية جميعها الجديدة في إيران وأي معاملة تجارية أخرى بما في ذلك عمليات الشراء أو البيع أو النقل أو المبادلة أو التمويل أو السمسرة (The White House-Presidential Documents 1995a; 1995b). وفي الوقت نفسه، ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على الإتحاد الأوربي لإتباع موقف أكثر تشددًا ضد إيران وعزل النظام حتى يغير سلوكه العدواني (Pinto 2001, 101).

فضلا عن ذلك، أصدرت الولايات المتحدة الامريكية قانون العقوبات الإيراني–الليبي في ١٩٩٦، التي أعطت الحق لرئيس الولايات المتحدة الامريكية بمعاقبة الأشخاص أو الشركات، بما في ذلك الشركات الاجنبية، التي تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار أو أكثر تساهم بشكل مباشر في تطوير قدرة إيران أو ليبيا على تطوير مواردها البترولية (Iran and Libya Sanctions Act 1996). وحظرت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا تصدير السلع أو الخدمات أو التكنولوجيا الأمريكية بسبب قدرتها المادية في تطوير اسلحة الدمار الشامل النووية أو البيولوجية أو الكيميائية أو أنظمة الصواريخ البالستية أو البحرية (Iran Nonproliferation Act 2000).

لذلك، أرادت الولايات المتحدة الامريكية تغيير سلوك إيران عن طريق عزلها سياسيا واقتصاديا، وتحت وطأة التهديد باستخدام القوة العسكرية إذا تطلب الأمر. ولتحقيق هذا الهدف، اتبعت واستعملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين العديد من الإجراءات العقابية لاحتواء أو عزل أو تغيير النظام في إيران (Pakfar 2010).

ومع ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة هذه في فرض العقوبات وعزل إيران سياسيا واقتصاديا لم تكن فعالة في تحقيق أهدافها بسبب وجود بدائل لإيران. فمن ناحية، رفض أقرب حلفاء الولايات المتحدة، الإتحاد الأوربي، عزل إيران بشكل أساسي بسبب جاذبية إيران الإستراتيجية والتجارية بالنسبة للكثير من الدول الأوربية، ومن ثم لم تكن دول الإتحاد الأوربي مستعدة للتضحية بمصالحها مع إيران من أجل أهداف ومصالح أمريكية. من ناحية أخرى، رفضت روسيا والصين عزل إيران أو فرض عقوبات عليها، واستمرتا في تطوير علاقاتهما المالية والتجارية مع إيران (Noi 2005).

وأثار قانون العقوبات الإيراني–الليبي، خاصة البند المتعلق بصلاحية وسلطة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات على شركات غير أمريكية أو خارج حدود أراضيها، غضب معظم دول الإتحاد الأوربي، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب دول أخرى مثل اليابان وكندا (Pinto 2001,104). أدان الأوربية

الإجراءات الأمريكية، مهددين اتخاذ تدابير وقائية ضد القانون الأمريكي والشركات الأمريكية وفي رد فعل أقوى، هدد الأوربيون "بتدابير مضادة انتقامية"، وبالفعل قدمت المفوضية الأوربية شكاوى رسمية ضد وزارة الخارجية الأمريكية امام منظمة التجارة العالمية (Wall Street Journal 27 November 1996). نتيجة لذلك، في إبريل ١٩٩٧، توصلت الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي إلى إتفاق تفاهم؛ اذ سيعلق الإتحاد الأوربي قضية منظمة التجارة العالمية في مقابل التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل من أجل عدم شمل آثار هذه العقوبات على الشركات الأوربية. وفي نهاية المطاف، قررت إدارة كلينتون التخلي عن العقوبات المفروضة على الشركات الأوربية، وخاصة شركة النفط الفرنسية – توتال، لاستثمار ملياري دولار في صناعة النفط الإيرانية (Washington Times 1998).

المبحث الثالث: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد بروز القضية النووية الإيرانية في ٢٠٠٣

بالرغم من أن البرنامج النووي الإيراني ليس جديدا، لكن الجدل الدائر حوله نشأ في أغسطس ٢٠٠٢، عندما أُكتشف بناء منشأتين نوويتين للوقود لم يتم الإعلان عنهما سابقا من الحكومة الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية: محطة مياه ثقيلة قيد الإنشاء بالقرب من أراك ومحطة لتخصيب أجهزة الطرد المركزي بالقرب من ناتانز (Mousavian and ShahidSaless 2014, 174). في الواقع، أكدت الوكالة في تقريرها الصادر في يونيو ٢٠٠٣ أن إيران قد أخفقت في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالإبلاغ عن المواد والأنشطة النووية (IAEA Board of Governors 2003). لذلك، أثار إخفاق إيران في إعلان هذه المنشئات للوكالة الدولية أسئلة جدية حول نية إيران، ولذا فإن أنشطتها النووية أصبحت مصدر القلق الرئيسي للولايات المتحدة والإتحاد الأوربي والوكالة الدولية (Fitzpatrick 2006, 9). من هذا المنطلق، اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بالسعي لامتلاك الأسلحة النووية ولذلك واصلت نهجها

العدائي تجاه إيران ورفضت أي تواصل أو علاقات دبلوماسية معها مع التهديد باستعمال الخيار العسكري إن تطلب الأمر ذلك (Tarock 2006, 648). أكدت الولايات المتحدة الامريكية بأن الكشف عن المنشأة السرية في ناتانز كان مؤشرا واضحا على النوايا السرية لإيران لتطوير أسلحة نووية. لذلك، حذر الرئيس الأمريكي بوش الابن من أن الولايات المتحدة لن تسمح أبدا ببناء سلاح نووي في إيران ويجب إيقاف برنامجها النووي على الفور، ودعى إلى عزل إيران سياسيا واقتصاديا مع رفض استبعاد إستعمال العمل العسكري كآخر حل (Chubin and Litwak 2003, 109). بالمقابل، عارض الإتحاد الأوربي عزل إيران أو أي عمل عسكري ضدها ودعت إلى مواصلة الحوار مع إيران واستنفاد الجهود الدبلوماسية جميعها قبل أي حديث عن العقوبات (Fitzpatrick 2006, 5). ولكن الولايات المتحدة رفضت أي حوار مع إيران وضغطت على الدول الأخرى لإحالة قضيتها النووية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لفرض العقوبات عليها (Bolton 2007, 138). فضلا عن ذلك، انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة الجهود الدبلوماسية للاتحاد الأوربي ووصفت جهودها بالأحادية التي أعطت إيران بالضبط ما تحتاجه بشدة، ألا وهو الوقت للتغلب على صعوبات إكمال أنشطتها النووية والمناورة للتخلص من الضغط الأمريكي (Bolton 2007, 143). لذلك، على الرغم من التقدم في في المفاوضات بين الإتحاد الأوربي وإيران في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ واستعداد إيران للاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، استمرت الولايات المتحدة الامريكية برفض أي اتفاق مع إيران دون شروط مسبقة تتمثل بوقف دائم للأنشطة النووية وتخصيب اليورانيوم. في الواقع، في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤، أسفرت المفاوضات بين الإتحاد الأوربي وإيران في النهاية عن "اتفاق باريس" كأساس لإيجاد اتفاق نهائي طويل الأجل. حسب هذا الاتفاق، أكدت إيران أنها لن تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية والتزمت بالتعليق الفوري للأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة بشكل طوعي لبناء الثقة، ولكن ليس كالتزام قانوني وفقط لمدة المفاوضات،

في انتظار الوصول إلى حل نهائي. كما التزمت إيران بالتعاون الكامل والشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووافقت على مواصلة تنفيذ البروتوكول الإضافي طواعية. بالمقابل، أكد الإتحاد الأوربي حق إيران في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ووافق الإتحاد الأوروبي أيضا على استئناف المفاوضات المتعلقة باتفاقية التجارة والتعاون مع إيران وأن الإتحاد الأوربي سيدعم بجدية فتح مفاوضات انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية بمجرد أن تتحقق الوكالة من وقف إيران أنشطتها لتخصيب اليورانيوم (IAEA Information Circular 2004).

ولكن بالرغم من هذا التقدم، فإن العائق الرئيسي جاء من الولايات المتحدة، منتقدة الاتفاق على أساس أنها ستقوض جهودها لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الامن من أجل فرض العقوبات الاقتصادية عليها. ولذلك، رفضت هذا الاتفاق ولم توافق على تقديم ضمانات أمنية لإيران باستبعاد القيام بعمل عسكري ضدها (Bolton 2007, 317). وفي الوقت نفسه، تبنت الولايات المتحدة "قانون دعم حرية إيران" والتي تسمح بمعاقبة أي تورط بالأنشطة النووية أو أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية المتقدمة (IranFreedom Support Act 2006).

وبعد وصول المفاوضات بين الإتحاد الأوربي وبين إيران إلى طريق مسدود، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية، وبدعم أوربي، في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من أجل زيادة الضغط عليها ومن ثم فرض عقوبات دولية عليها. وبالفعل من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، فرضت مجلس الأمن الدولي أربعة حزم من العقوبات على إيران لوقف أنشطتها النووية، وخاصة فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم. وشملت هذه العقوبات إلزام الدول جميعها لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع توريد أو بيع أو نقل المعدات والسلع والتكنولوجيا جميعها التي يمكن أن تساعد إيران في تطوير أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم والمياه الثقيلة. وتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي يملكها أشخاص وشركات مساهمة في تطوير أنشطة إيران النووية. فضلا عن

منع التجارة مع إيران في السلع ذات الاستعمال المزدوج، وعقوبات أخرى استهدفت القطاعات الإيرانية المالية والتجارية والنقل وقطاعات أخرى (United Nations Security Council 2006; 2007; 2008; 2010).

ولكن بالرغم من هذا الضغط والعقوبات، إيران لم توقف أنشطتها النووية وتخصيب اليورانيوم، بل إيران تحدت المجتمع الدولي بقيامها بتخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي يصل إلى ٢٠% واستحداث منشئات نووية أخرى (Elbaradei 2011, 255). قاومت إيران بشدة الضغوط المتزايدة والعقوبات المفروضة عليها، ويرجع ذلك أساسا إلى أن طلب وقف تخصيب اليورانيوم بشكل كامل ودائم، دون تقديم ضمانات أمنية، كان يعد غير مقبول من قادة إيران، اذ تم التعامل مع قضية التخصيب النووي من قبل إيران بوصفها مصلحة وطنية حيوية، ورمز للفخر والهوية الوطنية الإيرانية. لهذا السبب بالذات، كان من الواضح في المفاوضات أن الزعماء الإيرانيين لم يكونوا مستعدين للتضحية بحقهم في تخصيب اليورانيوم أو الاستسلام بسهولة لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والدولية. وإن عدم فهم مخاوف ومطالب إيران ومن ثم عدم الاستعداد لتقديم تنازلات لإيران كان سببا رئيسا آخر دفعت إيران إلى مقاومة وتحدي الضغط الدولي وعدم الانصياع لمطالبهم (Mousavian and ShahidSaless 2014, 8).

علاوة على ذلك، استهدفت عقوبات مجلس الأمن الدولي بشكل أساسي البرنامج النووي الإيراني وشمل الأشخاص والكيانات المتعلقة بالبرنامج النووي ولذلك لم تؤثر بشكل كبير في الاقتصاد الإيراني. وفي الوقت نفسه، قامت روسيا والصين بتخفيف تلك العقوبات قبل تبنيها، بحيث لا تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد الإيراني، وذلك من أجل الحفاظ على علاقاتهما الاقتصادية والاستراتيجية الجيدة مع إيران (Bowen and Brewer 2011, 936). في الواقع، رفضت روسيا والصين أي تدابير عقابية أمريكية أو اوربية، خارج نطاق الامم المتحدة، ضد إيران. لذلك يمكن القول أن استمرارية تمكن إيران في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع مختلف البلدان قللت من فعالية عقوبات

الولايات المتحدة الأمريكية والدولية لإجبار إيران بتعليق أنشطتها النووية وتخصيب اليورانيوم.

فضلا عن ذلك، في هذه المدة لم تفرض الإتحاد الأوربي أي عقوبات خاصة على إيران أو أي قيود على العلاقات التجارية بين أعضائها وبين إيران. أكثر من ذلك، زاد حجم التجارة بين الاتحاد الاوربي، وخاصة بعض الأعضاء مثل إيطاليا واسبانيا واليونان، وبين إيران بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠. فحجم التبادل التجاري بين الإتحاد الأوربي وبين إيران في هذه المدة بلغ حوالي ٢٦ مليار يورو (European Commission 2014). لذلك، فوجود بدائل تجارية واقتصادية وسياسية لإيران مكنتها من مقاومة وتحدي الولايات المتحدة الأمريكية وعقوباتها والعقوبات الدولية، وفي الوقت نفسه، من استمرارية بل وزيادة أنشطتها النووية ولاسيما سياساتها في تخصيب اليورانيوم. ومع إستمرارية العلاقات التجارية والاقتصادية الجيدة بين الدول الأوربية، إلى جانب روسيا والصين ودول أخرى، مع إيران، كان عقوبات مجلس الأمن الدولي من غير المحتمل أن يغير سلوك إيران وتدفعها للقيام بتغيير سلوكها تجاه المطالب الأمريكية والدولية.

لذلك، كان قرار الإتحاد الأوربي بفرض العقوبات على الغاز والنفط وفرض عقوبات مالية قوية ضد إيران في عام ٢٠١٢ فقط هو الذي ساهم بشكل فعال بجلب إيران على طاولة المفاوضات والتفكير بجدية في العواقب الوخيمة إذا لم يكن هناك موقف تعاوني من إيران فيما يتعلق بتخصيب أنشطتها النووية. ويرجع ذلك أساسا إلى أن الإتحاد الأوربي كان يقوم باستيراد أكثر من ٢٥ في المائة من النفط الإيراني، وعلى وجه الخصوص، اعتمدت اليونان وإيطاليا اعتمادا كبيرا على النفط الإيراني (Blockmans, and Waizer 2013, 3). علاوة على ذلك، نفذت جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي القرار الأوربي بطريقة جماعية، دون أن تقوض أي من الدول الأعضاء الموقف المشترك للاتحاد الأوربي. وقد ثبت الأرقام والأدلة الإحصائية هذه الحقيقة.

فعلى سبيل المثال، بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، واردات الإتحاد الأوربي فيما يتعلق بالنفط توقفت تماما. وانخفض إجمالي واردات الإتحاد الأوربي من إيران ٨٦٪، في حين انخفضت الصادرات الأوروبية إلى إيران بنسبة ٢٦٪ (European Commission 2014).

والأهم من ذلك، إن العلاقات التجارية بين الدول المعتمدة بشكل كبير على النفط الإيراني، مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا، انخفضت بشكل كبير خلال المدة نفسها. على سبيل المثال، بلغت واردات إيطاليا من إيران ٥,٣ مليار يورو بنهاية عام ٢٠١١، وقد انخفض هذا الرقم بنحو ٣٩ ضعفا بحلول عام ٢٠١٣، متمثلة ب ١٣٧,٤ مليون يورو فقط. وبالمثل، فإن واردات اليونان وإسبانيا من إيران انخفضت بشكل كبير خلال المدة نفسها، من ٢,٨ مليار يورو إلى ٣٧,٧ مليون يورو فقط لليونان، ومن ٤ مليار يورو إلى ٦٨,٣ مليون يورو فقط لإسبانيا، أيضا، انخفضت واردات الدول الأوربية الأخرى من إيران، مثل فرنسا وألمانيا والنمسا وهولندا، بشكل كبير خلال المدة نفسها (European Commission 2014).

من جانب آخر، أن الاتفاق النووي الإيراني في ١٤ يوليو ٢٠١٥، لم يكن ممكنا دون التفاهم المتبادل بين إيران والولايات المتحدة الامريكية ومن ثم دون وجود تنازلات متبادلة بين الطرفين. فالتعاطف مع مطالب إيران فيما يتعلق بالاعتراف الرسمي بحق إيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة معينة، ولو قليلة، وكذلك الاستعداد لرفع العقوبات على إيران أعطت إيران تشجيعا كبيرا لزيادة التعاون والاستجابة لمطالب الدول الضاغطة. نظرا إلى أن طلب الولايات المتحدة الامريكية بالوقف الكامل والدائم لأنشطة إيران فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم كان أحد الأسباب الرئيسة وراء مقاومة ورفض إيران للضغط الأمريكي والدولي، فإن فهم ومراعاة مطالب إيران والمصالح المتبادلة أنتجت مفاوضات إيجابية ومثمرة في ٢٠١٣ و٢٠١٤ ومن ثم التوصل إلى اتفاق نهائي فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني في ٢٠١٥ مبني على التفاهم المتبادل والمصالح المشتركة.

المبحث الرابع: الانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية النووية وإعادة فرض العقوبات على إيران

منذ أن وصل إلى السلطة، وحتى في أثناء حملته الانتخابية في ٢٠١٧، وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاتفاقية النووية الإيرانية بأنها "أسوأ صفقة" في تاريخ الولايات المتحدة وإحراج للولايات المتحدة الامريكية والمجتمع الدولي، وبالتالي فقد وعد في كثير من الأحيان بالتخلي عن الصفقة والانسحاب منها. وفي مايو ٢٠١٨، انسحب ترامب في نهاية المطاف من الاتفاقية النووية لعام ٢٠١٥، وهدد بإعادة فرض عقوبات قاسية على إيران (The Independent 2018).

وبالفعل فرضت إدارة ترامب عقوبات قاسية جديدة على إيران في نهاية ٢٠١٨، واعدة بقطع صادرات النفط الإيرانية بالكامل، واستهدفت ٥٠ مصرفا وفروعها وشركة الطيران الوطنية الإيرانية و٢٠٠ عضو في صناعة الشحن والسفن. ومع ذلك، فمن الصعب تحقيق هدف الولايات المتحدة بقطع صادرات النفط الإيرانية جميعها وذلك بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها منحت ثمان دول، بما في ذلك أكبر عملاء طهران، إعفاءات: الصين والهند وإيطاليا واليونان واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا وأيضا العراق (The Guardian 2018).

ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية شروط ومطالب عديدة صارمة لأي اتفاق نووي محتمل مع إيران أو حتى التفاوض معها. وشملت هذه الشروط: كشف إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن كل الأبعاد العسكرية السابقة لبرنامجها النووي والتخلي الدائم والفعال عن هذا العمل إلى الأبد؛ وقف تخصيب اليورانيوم وعدم متابعة إعادة معالجة البلوتونيوم، بما في ذلك إغلاق مفاعل الماء الثقيل؛ تزويد الوكالة بالوصول غير المشروط إلى المواقع جميعها في انحاء البلاد جميعا؛ وضع حد لانتشار الصواريخ الباليستية ووقف إطلاق المزيد أو تطوير أنظمة صاروخية ذات قدرة نووية؛ إنهاء دعمها للجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، بما في ذلك حزب الله وحماس والجهاد

الإسلامي؛ إحترام سيادة الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح الميليشيات الشيعية وتسريحها وإعادة إدماجها؛ إنهاء دعمها العسكري للمتمردين الحوثيين والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية سلمية في اليمن؛ سحب القوات جميعها المدعومة من إيران في أنحاء سوريا جميعها؛ إنهاء الدعم لطالبان والجماعات الإرهابية في أفغانستان والتوقف عن إيواء كبار قادة القاعدة؛ إنهاء دعم قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإسلامي للشركاء الارهابيين والمتشددين في أنحاء العالم جميعا؛ ووضع حد لسلوكها المهدد ضد جيرانها، بما في ذلك تهديداتها بتدمير إسرائيل وإطلاق الصواريخ على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتهديدات الملاحة الدولية والهجمات الإلكترونية المدمرة (Gordon 2018).

على أية حال، إن الاستجابة لطالب الولايات المتحدة الأمريكية، دون تقديم تنازلات متبادلة، من إيران تعد استسلاما كاملا وتمس المصالح الحيوية لإيران، بل بقائها كدولة ذات سيادة ونفوذ إقليمي. لذلك، لم يكن من المستغرب أن ترفض إيران هذه المطالب على الفور وبشكل كامل (The Iran Primer 2018). ولذلك، وصل التوتر بين البلدين في المدة الأخيرة إلى حد توقع حدوث حرب بينهما، اذ نشرت الولايات المتحدة الامريكية قوات عسكرية إضافية في المنطقة وهدف إلى إنشاء قوة أمنية عسكرية لحماية الملاحة في الخليج. في المقابل، قام الحرس الثوري الإيراني باتخاذ تدابير عدوانية في المياه الخليجية وهدد بإغلاق مضيق هرمز أو السيطرة عليه في حالة أي عدوان على إيران.

دون شك، عانت إيران من الضغط والعقوبات والعزلة الاقتصادية الدولية، اذ انخفضت صادراتها من النفط من ٢,٤ مليون برميل يوميا في أبريل ٢٠١٨ إلى قرابة نصف مليون في سبتمبر ٢٠١٩. ودخل الاقتصاد في حالة ركود، وارتفع التضخم، وفقدت العملة ٦٠ في المائة من قيمتها مقابل الدولار (The International Institute for Strategic Studies 2019).

وبعد أيام قليلة من الهجوم الإيراني المشتبه به على منشآت نفطية سعودية رئيسة، أعلن الرئيس الأمريكي زيادة العقوبات المفروضة على إيران ضد المصرف الوطني الإيراني والتي ترمي إلى تحطيمها اقتصاديا. بالنسبة لإدارة ترامب، فإن استعمال كامل قوتها الاقتصادية منذ انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الصفقة النووية الإيرانية كان الطريقة المفضلة لتطبيق أقصى درجات الضغط على طهران لإجبارها على الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة الامريكية. وهذه العقوبات أدت بالفعل الى عزل إيران، بشكل كبير، عن النظام المالي الدولي، وأثارت مخاوف المصارف والموردين الدوليين حتى في القطاعات غير النفطية مثل الغذاء والدواء، التي لا تخضع من الناحية الفنية للعقوبات (Johnson 2019).

ويبدو أن ترامب وإدارته يعتقدون أن الحصار الاقتصادي الخانق على إيران يعمل بشكل ناجح وأن اقتصاد إيران يمر بمرحلة إنهيار تدريجي. وقد يكون هذا الأمر صحيحا اذ لا أحد ينكر، والاحصائيات تثبت ذلك، بأن الاقتصاد الإيراني يعاني من العقوبات القاسية المفروضة عليها. ولكن يبقى السؤال الأهم: هل إيران استجابت لمطالب الولايات المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بوقف تخصيب اليورانيوم بشكل كامل ودائم، ووقف أنشطة الصواريخ الباليستية ودعم المليشيات الموالية لها في المنطقة؟ بالتأكيد لا. بل بالعكس، إيران بدأت بتخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من المتفق عليه في الاتفاقية النووية الإيرانية وزادت من تدخلها العدواني المباشر وغير المباشر في دول المنطقة من طريق المليشيات والجماعات الموالية لها. لذلك، بالرغم من أن العقوبات الأمريكية ضد إيران ألحقت الضرر بالاقتصاد الإيراني، لا يزال غير مؤكد فيما إذا كانت هذه العقوبات ستجبر إيران إلى تغير سياساتها بالطريقة التي ترغب بها واشنطن.

الرئيس الإيراني حسن روحاني، منذ بداية توليه الرئاسة، أكد مرارا بالتزامها بالتفاوض بشأن قضيتها النووي ولكن يجب أن يكون التفاوض قائما على حسن النية من الأطراف

جميعها وعلى الاحترام المتبادل ولا سيما الاعتراف بحق إيران في تخصيب اليورانيوم (Shirvani and Vukovic 2015). فالضغط على إيران للالتزام الأحادي الجانب بالاتفاق النووي والاستجابة لمطالب الولايات المتحدة الامريكية دون استعداد الطرف الآخر لتقديم تنازلات متبادلة أو حتى الالتزام بالاتفاق النووي غير مقبولة لإيران. أكثر من ذلك، إيران، بشكل أكثر تحديا، رفضت التفاوض مع الولايات المتحدة دون رفع العقوبات ودون الاستعداد لتقديم تنازلات متبادلة.

فضلا عن ذلك، بالرغم من خفض صادرات إيران النفطية بشكل كبير بسبب عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية، ما زالت إيران قادرة على بيع منتجاتها النفطية بشكل رسمي وغير رسمي، وكذلك إستمرار علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول الجوار والدول الاخرى في العالم، خاصة في المنتجات غير النفطية. فارتفعت الصادرات الإيرانية من ٢٩ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٨ إلى ٢٩,٣ مليارا دولار في الربع الثاني من عام ٢٠١٨. وخلال المدة من مارس إلى سبتمبر ٢٠١٩ من بين الصادرات الإيرانية غير النفطية ١٤,١ مليار دولار جاء من قطاع البتروكيماويات، خاصة مادة البولى إيثيلين. وتعد الصين أكبر مستور لهذه المادة في العالم، اذ بلغت وارداتها من إيران ٢,٧ مليار دولار لهذه المادة في المدة نفسها (Trading Economics 2019). وبشكل عام، بلغت التجارة الإيرانية قرابة ١٠٠ مليار دولار في مارس ٢٠١٨، اذ بلغت صادراتها حوالي ٤٠ مليار دولار، أما وارداتها فبلغت حوالي ٥٤,٥ مليار دولار. ومن بين مجموع الصادرات الإيرانية ٦٠,٥% من المنتجات المصدرة من إيران تم شراؤها من المستوردين في: الصين (١٤,٧%)، العراق (١٤,٣%)، الإمارات العربية المتحدة (٩,٥%)، أفغانستان (٤,٧%)، كوريا الجنوبية (٤,١%)، تركيا (٣,٨%)، الهند (٣,٣%)، باكستان (٢,٠%)، اندونيسيا (١,٣%)، عمان (١,٢%)، تايلاند (١,١%)، وأذربيجان (٠,٧%) (CEIC, 2018). وإن حجم التبادل التجاري بين الإتحاد الأوربي وبين إيران بلغت تقريبا ٢٠ مليار يورو في عام ٢٠١٨، سجلت الصادرات الإيرانية

حوالي ٩,٥ مليار يورو، أما وارداتها من دول الإتحاد الأوربي فبلغت ٩ مليار يورو (European Commission 2019).

من جانب آخر، يتوقع صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي أن الاقتصاد الإيراني سوف ينتعش من الركود في عام ٢٠٢٠. ويتوقع صندوق النقد الدولي كذلك أن ينخفض التضخم في إيران من ٣٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠٢٠. سيكون ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ كما كان في عام ٢٠١٥ – لكنه سيكون مستقرا. ولذلك، من المحتمل أن تستنتج قيادة البلاد أن إيران يمكنها تحمل الضغوط للولايات المتحدة الأمريكية للعام المقبل (Rome 2019).

لذلك، فإن فعالية ونجاح ضغط الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير سلوك إيران تعتمد بالدرجة الأساس على تعاون كبير من اللاعبين الإقليميين والدوليين. وبجملة أخرى، في حالة عدم وجود بدائل لإيران التي تحاول زيادة أو حتى الحفاظ على علاقاتها التجارية والمالية مع إيران. فتحتاج الولايات المتحدة من الإتحاد الأوربي والصين وروسيا والدول الإقليمية مثل اليابان وتركيا والهند وكوريا الجنوبية وباكستان والعراق وغيرها إلى خفض كبير في وارداتها النفطية من إيران وتقليص علاقاتها التجارية والمالية مع إيران. ومع ذلك، فان هذا التعاون صعب للغاية، إن لم يكن مستحيلا، اذ من الواضح أن الدول الأخرى ليست مستعدة للتضحية بمصالحها الوطنية والاقتصادية من أجل مصالح الاخرين. في المقابل، كلما استمر الدول الاخرى في تحسين أو الحفاظ على علاقاتها النفطية والتجارية مع إيران، كلما تمكن إيران أكثر من مقاومة وتحدي لضغط الولايات المتحدة الأمريكية وعقوباتها، ومن ثم عدم تغيير سلوكها بالطريقة التي ترغب بها واشنطن.

الخاتمة:

ناقشنا في هذا البحث مدى تأثير ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وعقوباتها في تغيير سلوك إيران. وقد تناولنا سياسة الضغط وعقوبات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران

في اوقات مختلفة. وقد استنتج البحث بأن تأثير ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وعقوباتها في تغيير سلوك إيران لم يكن فعالا في تحقيق أهدافها عندما توفر لدى إيران بدائل سياسية واقتصادية، اذ هذه البدائل مكنتها من مقاومة وتحدي الضغط الأمريكي وكذلك التقليل من تكلفة عدم الامتثال للمطالب الأمريكية. في المقابل، عندما كان هناك توافق، إلى حد كبير، بين الولايات المتحدة الامريكية وأوربا، على سبيل المثال، وعدم إعتراض الدول الاخرى، في الضغط على إيران لوقف أنشطتها النووية في السنوات التي سبقت الاتفاق النووي، إيران استجابت للضغوط الدولية وأبدت تعاونها للوصول إلى الاتفاق النووي في ٢٠١٥. وهذا يثبت فرضيات البحث بأن إيران ستكون أكثر تحدياً لضغط الولايات المتحدة الأمريكية في حال وجود توفر البدائل. والعكس ستكون إيران أكثر استجابة للضغوط في حال عدم توفر البدائل.

في الواقع، كان التعاون عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة الامريكية وأوربا والدعم المقدم من روسيا والصين ضرورية لزيادة الضغط على إيران ومن ثم الاتفاق على العديد من قرارات مجلس الأمن وزيادة الضغط على طهران لتغيير سلوكها، ومن ثم إيجاد تسوية شاملة للأزمة النووية.

الاستنتاجات.

استنتج البحث عدد من النقاط التفصيلية تجاه سياسة ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وعقوباتها في تغيير سلوك إيران. الذي توصل الى ما يأتي:

١ – بأن تمسك الولايات المتحدة الامريكية بسياسة الضغط والعقوبات دون الاستعداد لتقديم تنازلات لإيران لم ولن تؤثر بشكل فعال في تغيير سلوك إيران. والاتفاق النووي في ٢٠١٥ كان دليلا قويا على أن إيران في الغالب ستلجأ إلى طاولة المفاوضات والاستعداد للوصول إلى حل مشترك عندما يكون هناك مصالح وتنازلات متبادلة يرضي الأطراف جميعا. في الواقع، منذ ظهور القضية النووية الإيرانية في عام ٢٠٠٣، إن طلب الولايات المتحدة الأمريكية بالوقف الكامل والدائم لتخصيب اليورانيوم

دون تقديم تنازلات متبادلة كان غير مقبولا من إيران، اذ تم التعامل مع قضية التخصيب النووي بوصفها مصلحة وطنية حيوية. لهذا السبب بالذات، قاومت إيران بشدة الضغوط المتزايدة والعقوبات المفروضة عليها. لذلك، فإن طلب التعليق الدائم والملزم قانونا لأنشطة التخصيب النووي الإيراني دون معالجة حق إيران في تخصيب اليورانيوم لن يكون مقبولا من إيران وستستمر لتكون العائق الرئيسي لأي مفاوضات مستقبلية لإيجاد إتفاق شامل محتمل مع إيران.

٢ – إن الولايات المتحدة الأمريكية لحد الآن، فشلت إلى حد ما، في إدراك أن إيران مستعدة لتحمل تكاليف العقوبات وذلك بسبب أن تخصيب اليورانيوم مرتبط بهويتها الوطنية. أكثر من ذلك، أن العقوبات أتت بنتائج عكسية اذ أصبحت إيران أكثر تحديا. لذلك، إن اتباع سياسة تفاوضية أكثر تعاونية، حيث تستوعب بعض مطالب إيران المتعلقة بحقها في تخصيب اليورانيوم ورفع العقوبات وتوفير الضمانات الأمنية سيساعد في جلب إيران للاستجابة لمطالب الولايات المتحدة ومن ثم الوصول إلى إتفاق شامل حول أنشطتها النووية البالستية والمسائل الأخرى العالقة بين الطرفين.

٣ – إن فرض العقوبات أو رفض تقديم تنازلات أو قبول وضع يربح فيه الجميع، يجعل من الصعب جلب الدولة المستهدَفة لتغيير سلوكها، وذلك لأنه في مثل هذه الأجواء التفاوضية غير المربحة للطرفين، الأطراف المعنية لها مصالح متعارضة تماما مما تدفعها إلى تبني إستراتيجيات متضاربة. لذلك، من الصعب إيجاد حل مشترك لأن التركيز ينصب أساسا على المصلحة الذاتية وليس على المصالح المشتركة. على العكس من ذلك، في حالة تبني دبلوماسية قائمة على التفاهم المتبادل وإستراتيجية الربح للطرفين، فمن المرجح أن تكون فعالة في تحقيق أهدافها وتجعل الدولة المستهدَفة تمتثل لمطالب الدولة الضاغطة. ففي مثل هذه الأجواء التفاوضية المربحة للجانبين، عندما يكون كل طرف مستعدا لتقديم تنازلات من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك، هناك

احتمال أكبر بتبني إستراتيجيات للمساومة الاقل تضاربا ومن ثم من الأرجح أن تجد الأطراف المتنازعة حلا مشتركا أو التوصل إلى إتفاق وفقا لذلك.

٤ – أخيرا، يمكن توقع فعالية ونجاح ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وعقوباتها في تغيير سلوك إيران فقط في حالة تعاون كبير من الفاعلين الدوليين، مثل الإتحاد الأوربي وروسيا والصين، والدول الإقليمية، مثل الهند وتركيا واليابان وباكستان والعراق وغيرها. وكذلك من طريق إتباع سياسة تفاوضية يضمن الربح للطرفين. في المقابل، يمكن توقع إستمرارية مقاومة وتحدي إيران للضغوط الأمريكية وعقوباتها إذا استمرت القوى الدولية الأخرى برفض الانصياع للضغوط الأمريكية بعزل إيران اقتصاديا وسياسيا، والاستمرار بإيجاد طرق بديلة لاستمرارية التعاون الاقتصادي والسياسي مع إيران. وقد تقبل إيران المفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية إذا وصل الأمر إلى حرب حتمية، ولو بشكل محدود، أو بالوكالة بين الطرفين. ولكن يجب أن تكون هذه المفاوضات مبنية على الثقة والمصالح المتبادلة. ولكن أي حرب ستعد فشل في سياسة العقوبات وقد يؤدي إلى صراع إقليمي كبير أو حرب مدمرة في الشرق الأوسط.

٥ – كما ان تولى الرئيس الديمقراطي جو بايدن سدة الحكم، قد وعد بانتهاج سياسة مختلفة عما سبق وتكون اكثر مرونة تجاه ايران، مع الامكان الى الرجوع الى الاتفاق النووي و بدأ المفاوضات المباشرة معها. وفي هذا السياق، وبناء على فرضيات البحث، نتوقع تغييرا في سلوك إيران تجاه مطالب الولايات المتحدة الأمريكية والدولية في حال وجود التفاهم المشترك والمصالح المتبادلة، اي التنازلات من كلا الطرفين. ولكن في حال استمرار سياسة الضغط وعقوبات الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايران دون وجود اي تنازلات او تفاهم مشترك على أساس المنافع المتبادلة، من غير المتوقع ان تغير ايران من سلوكها فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم ودعم المليشيات والقضايا الاخرى العالقة بين الطرفين.

٦ – وعند الانتهاء من كتابة البحث، حدث تغيير في الادارة الامريكية، اذ تولى الرئيس الديمقراطي جو بايدن سدة الحكم، وقد وعد بانتهاج سياسة مختلفة عما سبق وتكون اكثر مرونة تجاه ايران، مع الامكان الى الرجوع الى الاتفاق النووي و بدأ المفاوضات المباشرة معها. وفي هذا السياق، وبناء على فرضيات البحث، نتوقع تغييرا في سلوك ايران تجاه المطالب الأمريكية والدولية في حال وجود التفاهم المشترك والمصالح المتبادلة، اي التنازلات من كلا الطرفين. ولكن في حال استمرار سياسة الضغط والعقوبات الامريكية تجاه ايران دون وجود اي تنازلات او تفاهم مشترك على أساس المنافع المتبادلة، من غير المتوقع ان تغير ايران من سلوكها فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم ودعم المليشيات والقضايا الاخرى العالقة بين الطرفين.

التوصيات:

نوصل البحث الى عدة توصيات يمكن اجمالها كما يأتي:

١ – يفترض على إدارة الولايات المتحدة الامريكية العمل على تطوير عملية دبلوماسية جدّية مع طهران. وينبغي أن تكون التوقّعات لهذه الدبلوماسية واضحة تماماً،

٢ – ان تمسك الولايات المتحدة الامريكية باستعمال اسلوب الضغط والعقوبات على إيران لن تؤدي الى تغيير في سياسة إيران، وعليه على الولايات المتحدة الامريكية ان تقدم التنازلات وتخفيف العقوبات مما قد تجعل ايراني بتقديم التنازلات وتغيير سلوكها ولاسيما فيما يخص الملف النووي.

٣ – على ادارة الولايات المتحدة الامريكية ان تعمل ضمن إطار منطقي وان تقدم على سلوك محسوب وبشكل دقيق تجاه إيران.

٤ – ان استعمال الولايات المتحدة الامريكية سلوك العزل السياسي والاقتصادي لايران، لم تكن فعالة في تحقيق اهدافها وذلك لوجود بدائل لها. وبهذا على الولايات المتحدة الامريكية اتباع اسلوب الدبلوماسي والابتعاد عن الطرح العسكري في مواجهة إيران.

٥ – ان إصرار إيران العمل خارج تفاهمات الولايات المتحدة الأميركية والاخلال بالاتفاق النووي كما يقول الأميركيون، فإنها ستواجه تحديات كبيرة وكثيرة في ما يتعلق باحتمال العودة إلى مربع العزلة، وبهذا على ايران ان تعمل ضمن اطار التفاهم والتقارب والالتزام بالاتفاق النووي مما يسمح لها بالعودة الى الاطار الدولي بشكل قوي وكبير.

٦ – كلما زاد التوتر بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، كلما زادت الفجوة وهذا سيؤثر سلبا في الدول المجاورة، وبهذا نوصي الدول المجاورة بما فيها العراق بان يقومون بدور الوساطة والتفهم لاستيعاب هذه الازمة والخروج بالحلول السلمية.

List of references:

Ademmer, Esther, and Börzel A. tanja. 2013. "Migration, Energy and Good Governance in the EU's Eastern Neighbourhood." *Europe-Asia Studies 65*, no. 4: 581-60.

Ali, Omran Omer. 2018a. "Unexpected effectiveness? The European Union and the long journey to the 2015 landmark greement on Iran's nuclear programme." PhD diss., University of Glasgow.

Ali, Omran Omer. 2018b. "The Diplomacy of Empathy in International Relations." *Journal of University of Human Development* 4, no. 3: 79-92.

Ali, Omran Omer. 2019. "From critical to comprehensive dialogue: the effectiveness of the EU's policy towards Iran (1992-1998)." *British Journal of Middle Eastern Studies*, DOI: 10.1080/13530194.2019.1701408.

Allen, Susan Hannah. 2008. "The Domestic Political Costs of Economic Sanctions." *Journal of Conflict Resolution 52*, no. 6: 916-944.

Blockmans, Steven, and Waizer, Stefan. 2013. "Coercive Diplomacy towards Iran: Do the Economic Sanctions Add Up?." *CEPS Policy Brief*, no. 292.

Bolton, Jhon. 2007. *Surrender Is Not an Option: Defending America at the United Nations and Abroad*. New York: Threshold Editions.

Bowen, Q. Wyn. and Brewer Jonathan. 2011. "Iran's Nuclear Challenge: Nine Years and Counting." *International Affairs* 87, no.4: 923-943.

CEIC. 2020. "Iran Total Exports."
https://www.ceicdata.com/en/indicator/iran/total-exports.

Çelenk, Ayse Aslihan. 2009. "Promoting Democracy in Algeria: the EU Factor and the Preferences of the Political Elite." *Democratizations* 16, no. 1: 176-192.

Clinton, Bill. 1994. "Teleconference Remarks With B'nai B'rith." August 24, https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PPP-1994-book2/pdf/PPP-1994-book2-doc-pg1496.pdf.

ElBaradei, Mohamd. 2011. *The Age of Deception: Nuclear Diplomacy in Treacherous Times*. London: Bloomsbury.

European Commission. 2014. "Counties and Region: Iran." October 2, http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/iran/.

European Commission. 2019. "Trade, Iran." Access2Markets Statistics page (europa.eu).

Fitzpatrick, Mark. 2006. "Iran's Nuclear Programme." *Survival: Global Politics and Strategy* 48, no. 3: 5-26.

Gause III, F. Gregory. 1994. "The Illogic of Dual Containment.", *Foreign Affairs* 73: 56-66.

George, L. Alexander. 1971. "Theory and Practice." In *The Limits of Coercive Diplomacy,* ed. George, A. L. And Simons, W. E., 13-21. Oxford: Westview Press.

George, L. Alexander, and Simons, E. William. 1971. *The Limits of Coercive Diplomacy*. Oxford: Westview Press.

Gordon, Michael. 2018. "U.S. Lays Out Demands for New Iran Deal." *The Wall Street Journal*, May 21, https://www.wsj.com/articles/mike-pompeo-lays-out-next-steps-on-iran-1526909126.

IAEA Board of Governors. 2003."Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran: Report by the Director General." GOV/2003/40, 6 June, Vienna.

IAEA Information Circular. 2004. "Communication dated 26 November 2004 Received from the Permanent Representatives of France, Germany, the Islamic Republic of Iran and the United Kingdom Concerning the Agreement Signed in Paris on 15 November 2004." Infcirc/637, 26 November, Vienna.

Iran and Libya Sanctions Act of 1996. 1996. Sec. 5/a, http://www.opbw.org/nat_imp/leg_reg/US/iran_libya_sanc_act.pdf.

Iran Nonproliferation Act of 2000. 2000. U.S. Department of State, https://2009-2017.state.gov/t/isn/c15234.htm.

Iran Freedom Support Act. 2006. September 30, https://www.congress.gov/109/plaws/publ293/PLAW-109publ293.pdf.

Jentleson, Bruce. 2006. "Coercive Diplomacy: Scope and Limits in the Contemporary World." *Policy Analysis Brief*, the Stanley Foundation.

Jentleson, Bruce. 2007. "Sanctions against Iran: Key Issues." *A Century Foundation Report*, The Century Foundation.

Johnson, Keish. 2019. "Trump Sanctions Iran Again, Inching Toward Economic Blockade." *Foreign Policy*, September 18, https://foreignpolicy.com/2019/09/18/trump-sanctions-iran-again-inching-toward-economic-blockade-saudi-oil-rouhani/.

Langbein, Julia, and Börzel, A. Tanja. 2013. "Introduction: Explaining Policy Change in the European Union's Eastern Neighbourhood." *Europe-Asia Studies* 65, no.4: 571-580.

Mousavian, Seyed Hossin, and ShahidSaless Shahir. 2014. *Iran and the United States: An Insider's View on the Failed Past and Road to Peace*. New York: Bloomsbury Academic.

Noi, Aylin Unever. 2005. "Iran's Nuclear Programme: the EU Approach to Iran in Comparison to the US' Approach." *Perceptions*: 79-102.

Pakfar, Shirin. 2010. "Dealing with Iran: How Can the EU Achieve Its Strategic Objectives." *DIIS Report* 11, Copenhagen: Danish Institute for International Studies.

Pape, Robrt. 1997. "Why Economic Sanctions Do Not Work." *International Security* 22, no. 2: 90-136.

Pinto, Maria Ceu. 2001. "Sanctioning Iran: US-European Disputes over Policy towards Iran." *The International Spectator: Italian Journal of International Affairs* 36, no. 2: 101-110.

Portela, Clara. 2010. *European Union Sanctions and Foreign Policy: When and Why do they Work?*. London: Routledge.

Portela, Clara. 2014. "The EU's Use of 'Targeted' Sanctions: Evaluating Effectiveness." *CEPS Working Document*, no. 391, Centre for European Policy Studies.

Rome, Henry. 2019. "Iran Is Doing Just Fine." *Foreign Affairs*, November 5, https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2019-11-05/iran-doing-just-fine.

Rose, Euclid. A. 2005. "From a Punitive to a Bargaining Model of Sanctions: Lessons From Iraq." *International Studies Quarterly* 49, no.3: 459-479.

Shirvani, Tara, and Vukovic, Sinisa. 2015. "After the Iran Nuclear Deal: Europe's Pain and Gain." *The Washington Quarterly* 38, no. 3: 79-92.

Sick, G. 1998. "Rethinking Dual Containment." *Survival* 40, no. 1: 5-32.

Tarock, Adam. 2006. "Iran's Nuclear Programme and the West." *Third World Quarterly* 27, no.4: 645-664.

The Guardian. 2018. "Trump Administration Unveils Full Extent of US Sanctions on Iran." November 6, https://www.theguardian.com/world/2018/nov/05/iran-launches-military-drill-response-return-us-sanctions.

The Independent. 2018. "Iran Nuclear Deal: Why has Trump Withdrawn US from it and why Does it Matter?." May 9,
https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iran-nuclear-deal-why-trump-us-withdraw-effect-europe-rouhani-latest-a8343496.htm.

The International Institute for Strategic Studies. 2019. "The impact of renewed sanctions on Iran." *Strategic Comments* 25, no. 1, vii-ix, DOI: 10.1080/13567888.2019.1586195.

The Iran Primer. 2018. "Iran Responds to Pompeo Demands." May 21, https://iranprimer.usip.org/blog/2018/may/21/iran-responds-pompeo-demands.

The White House-Presidency Documents. 1995a. "Executive Orders 12957-Prohibiting Certain Transactions with Respect to the Development of Iranian Petroleum Resources." Federal Register, 60: 52, March 17.

The White House-Presidency Documents. 1995b. "Executive Orders 12959-Prohibiting Certain Transactions with Respect to Iran." Federal Register, 60: 89, May 9.

Timmerman, Kenneth R. 1995. "Denmark Takes the Lead on Iran", *Wall Street Journal-Europe*, November 27,

http://www.iran.org/news/WSJe_961127.html.

Trading Economics. 2019. "Iran Exports."

https://tradingeconomics.com/iran/exports.

United Nations Security Council. 2006. "Resolution 1737 (2006) Adopted by the Security Council at its 5612th Meeting, on 23 December 2006." S/RES/1737, December 23, New York.

United Nations Security Council. 2007. "Resolution 1747 (2007) Adopted by the Security Council at its 5647th Meeting, on 24 March 2007." S/RES/1747, March 24, New York.

United Nations Security Council. 2008. "Resolution 1803 (2008) Adopted by Security Council at its 5848th Meeting on 3 March 2008." S/RES/1803, March 3, New York.

United Nations Security Council. 2010. "Resolution 1929 (2010) Adopted by the Security Council at its 6335th Meeting, on 9 June 2010." S/RES/1929. June 9, New York.

Washington Times. 1998. "No Time Play Nice with Iran." Editorial Page, June 22, www.iran.org/news/WT_980622.htm.